

The Present Tense Verb Between Nominative, Subjunctive, and Jussive Cases in the Qur'anic Context (A Grammatical and Semantic Study)

M.M. Marwa Hawi Ati Al-Abidi

marwa141@uowasit.edu.iq

Received May 31, 2026

Revised Jun13, 2026

Accepted Jun13, 2026

Online July 1.1, 2026

ABSTRACT

This research examines the present tense verb in the Holy Quran by explaining the cases of nominative, accusative, and jussive, while explaining their effect on directing the meaning within the Quranic context. This study aims to highlight the relationship between grammatical structure and meaning, and to show how the tools that enter the present tense verb contribute to changing its temporal and expressive meaning. This is done by following Quranic models in which the present tense verb appears in the nominative, accusative, or jussive cases, and then analyzing them grammatically and semantically according to the requirements of the context within the text of the Quran. The study showed that the nominative case of the present tense verb is often associated with the meaning of permanence, continuity, and renewal, while its accusative case indicates the future, purpose, or reason, and its jussive case is associated with the meanings of condition, prohibition, supplication, and request. The present tense verb carries semantic and rhetorical dimensions that contribute to highlighting the expressive miracle in the Holy Quran. The study proved that the integration between grammar and semantics represents an important approach to understanding the secrets of Quranic expression and the precision of its linguistic structure

Keywords: Present tense verb, jussive mood, accusative case, nominative case, Quranic context

الفعل المضارع بين الرفع والنصب والجزم في السياق القرآني (دراسة نحوية دلالية)

م.م مروة حاوي عاتي العابدي

جامعة واسط / كلية الآداب

marwa141@uowasit.edu.iq

المخلص

قد تناول هذا البحث الفعل المضارع في القرآن الكريم من خلال بيان الحالات الرفع، والنصب، والجزم، مع بيان أثرها في توجيه الدلالة داخل السياق القرآني، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين البنية النحوية والمعنى، وبيان كيف تسهم الأدوات الداخلة على الفعل المضارع في تغيير دلالاته الزمنية والتعبيرية، ومن خلال تتبع نماذج قرآنية ورد فيها الفعل المضارع مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً، ثم تحليلها نحويًا ودلاليًا وفق مقتضى السياق داخل النص الوارد في القرآن، وقد بينت الدراسة أن رفع الفعل المضارع يرتبط غالبًا بدلالة الثبوت والاستمرار والتجدد، في حين يدل نصبه على الاستقبال أو الغاية أو التعليل، أما جزمه فيرتبط بمعاني الشرط والنهي والدعاء والطلب، وإن الفعل المضارع يحمل أبعادًا دلالية وبلاغية تسهم في إبراز الإعجاز التعبيري في القرآن الكريم، وأثبتت الدراسة أن التكامل بين النحو والدلالة يمثل مدخلًا مهمًا لفهم أسرار التعبير القرآني ودقة بنائه اللغوي.

الفعل المضارع، الجزم، النصب، الرفع، السياق القرآني

الكلمات المفتاحية:

المقدمة:

عُدَّ الفعل المضارع من أكثر الأفعال العربية تأثيراً في الدلالة والاستعمال؛ إذ يرتبط بالزمن الحاضر والمستقبل، ويتأثر بالعوامل النحوية التي تنقله بين حالات الرفع والنصب والجزم، فتنعكس هذه الحالات على المعنى والسياق معاً، وقد أولى النحاة والبلاغيون عنايةً كبيرةً بالفعل المضارع لما يمتلكه من قدرة على تصوير الحدث وتجديده واستحضاره في ذهن المتلقي، ولا سيما في النص القرآني الذي تجلّى فيه الدقة التعبيرية والإعجاز البياني، ويظهر الفعل المضارع في القرآن الكريم بصور متعددة، مرة يأتي مرفوعاً للدلالة على الاستمرار والتجدد، ومرة منصوباً ليفيد الاستقبال، وأخرى مجزوماً ليؤدي معاني الطلب أو الشرط أو النهي وغيرها من الدلالات التي يفرضها السياق القرآني، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين الإعراب والمعنى، إذ لا يقتصر أثر العلامة الإعرابية على الجانب النحوي فحسب، بل يمتد إلى توجيه الدلالة وإبراز المقاصد التعبيرية، وتكمن أهمية هذا الموضوع من كونه يجمع بين الدراسة النحوية والدلالية، فيكشف عن أثر التحولات الإعرابية للفعل المضارع في بناء المعنى القرآني، وكيف أسهم السياق في تحديد وظائفه الدلالية، لذلك جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ: «الفعل المضارع بين الرفع والنصب والجزم في السياق القرآني – دراسة نحوية دلالية»؛ لبيان الخصائص النحوية للفعل المضارع، والكشف عن أبعاده الدلالية في ضوء السياق القرآني.

الفعل لغة واصطلاحاً:

لغة: ورد لفظ فعل في كتاب العين "فَعَلَ يَفْعَلُ فَعَالاً وَفَعَالاً، فالفعل المصدر، والفعل: الاسم، والفعال اسم للفعل الحسن، مثل الجود والكرم ونحوه" (الفراهيدي، 1985، ص. 145:2).

وقد ذكر ابن فارس إن "أصل صحيح يدل على إحداه كل شيء من عمل وغيره. من ذلك: فعلت كذا أفعله فعلاً وكانت من فلان فَعَلَةٌ حسنة أو قبيحة، والفَعَال جمع فعل، والفَعَال، بفتح الفاء: الكرم وما يفعل من حسن" (فارس، 1994، ص. 1: 511)

اصطلاحاً: عرف سيبويه الفعل هو "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" (سيبويه، 1988، ص. 12:1)

ويعني الفعل أيضاً هو "كل كلمة دلت على معنى في نفسها، وتعرضت بنيتها للزمان" (الأندلسي، د.ت، ص. 440:1)

الفعل المضارع المرفوع في السياق القرآني:

يعد الفعل المضارع المرفوع وهو الأصل في الأفعال المضارعة إذ يدل على الحدث المتجدد من غير أن يسبقه ناصب أو جازم، ولذلك فقد أهتم فيه النحاة بدراسة دلالاته في السياق القرآني لأن القرآن يوظف الفعل المضارع للتعبير عن الاستمرار مما يضفي للمعنى تأثيراً دلالياً عميقاً وله مواضع عدة يمكن بيانها منها:

– الرفع في موضع يُتَوَقَّعُ فيه الجزم أو النصب

يُعدّ العدول عن الجزم أو النصب إلى الرفع من الظواهر الأسلوبية الدقيقة في العربية، وقد تنبّه إليها النحاة والمفسرون عند توجيه عدد من التراكيب القرآنية والشواهد العربية، ويقع ذلك في المواضع التي يسبق فيها الفعل الجزم أو النصب، كأدوات الطلب أو الشرط أو التعليل، ثم يرد الفعل مرفوعاً على تأويلات نحوية مختلفة، منها الاستئناف أو الحالية أو الوصفية، ومن المواضع التي ظهر فيها هذا العدول مثال:

(يَرْتَبِي وَيَرْتُّ)، قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴿٦٠﴾ يَرْتَبِي وَيَرْتُّ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ يَرْتَبِي وَيَرْتُّ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴿٦١﴾ وَاجْعَلْهُ رَبِّي رَضِيًّا ﴿٦٢﴾ (مريم: 6).

قراءة الجمهور: (يرثني ويرث) بالرفع، وقرأهما أبو عمرو والكسائي بجزمهما (ابن مجاهد، 1400، ص. 407). من اختار (يرثني ويرث) مرفوعاً، فإنه اعتبر هذا التعبير نعتاً للكلمة (وليّاً) السابقة، وعليه يصبح التفسير: ربّ هب لي من فضلك وليّاً وارثاً، يرث مني ويرث من آل يعقوب العلم والنبوة والحكمة. وأوضح ذلك ابن يعيش بقوله: "والرفع هنا أحسن من الجزم، وذلك من جهة المعنى والإعراب؛ أمّا المعنى فلأنه إذا رفع فقد سأل ولياً وارثاً؛ لأن من الأولياء من لا يرث، وإذا جزم، كان المعنى إن وهبته لي، ورثني، فكيف يُخبر الله سبحانه بما هو أعلم به منه" (ابن يعيش، 1422-2001، ص. 4:279).

ويعد أبو جعفر النحاس القراءة المرفوعة احق بالاختيار وأجود في العربية، حيث بين أن المعنى: فهب لي من لذك الولي الذي هذه حاله وصفته لأن الأولياء منهم من لا يرث (النحاس، 1421، ص. 3:5).

واتفق علماء النحو والإعراب على أن الفعل في هذا الموضع يأتي مجزوماً؛ لأنه جواب للطلب، فهو بمنزلة الأمر، والحقيقة أن هذا جواب لشرط محذوف مقدر، والتقدير: إن تهب لي ولياً يرث، كما يمكن أن يأتي الفعل مرفوعاً على أنه صفة للاسم (ولي)، وأما التقدير في هذه الحالة فهو: فهب لي من لذك ولياً وارثاً، وقد ذكر الأنباري مثلاً مشابهاً لهذا التركيب النحوي {ردءا يُصَدِّقُنِي} (القصص: 34) (الأنباري، 1969-1970، ص. 2:120).

ويبرر مكي القيسي اختيار الجزم في الآية بقوله: "وحجة من جزم أنه جعل (يرثني) جواباً للطلب، فجزمه، وعطف عليه، و (يرث) في الطلب قوله: (فهب لي)؛ لأنه بمعنى الجزاء، وجعل الكلام متصلاً ببعضه ببعض، وقدّر أنّ الولي بمعنى (الوارث) فتقديره: فهب لي من لذك ولياً وارثاً يرثني، ويقوّي الجزم أنّ (ولياً) رأس آية مستغن عن أن يكون ما بعده صفة له، فحمله على الجواب دون الصفة" (مكي أ، 1394-1974، ص. 2:84).

دلالة الآية إن زكريا (عليه السلام) من ولد يعقوب يرث من ابوه المال والعلم، ويرث من آل يعقوب النبوة والدعوة إلى الله (الطبري، 2001، 1:305).

— الرفع في سياق العطف على الاسم المنسبك

يأتي الفعل المضارع المرفوع في سياق العطف على الاسم المنسبك عندما يعطف الفعل على مصدر مؤول (اسم المنسبك) ويقصد به حرف مصدري مع أن والفعل (مرفوع فيرفع الفعل تبعاً له ومنه (يُرْسِلُ فَيُوحِي) في قوله تعالى: { وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأذْنِهِ مَا يَشَاءُ } إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ } (الشورى: 51).

القراءة المشهورة بنصب (يُرْسِلُ) و(يُوحِي)، وقرأ نافع وابن عامر برفع (يرسل) وإسكان الياء في (يُوحِي) (ابن مجاهد، 1400، ص. 582).

هناك آراء متعددة للنحويين في تأويل الرفع، ومن هذه الآراء، ما قاله سيبويه: "أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية: (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء) فكانه والله أعلم قال الله عز وجل: لا يكلم الله البشر إلا وحياً أو يرسل رسولا، أي في هذه الحال وهذا كلامه إياهم، كما تقول العرب: تحينك الضرب، وعتابك السيف، وكلامك القتل... وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون، وعلى هذا الوجه فسر الرفع في الآية، كأنه قال: أو هو يرسل رسولا (سيبويه ع، 1408-1988، ص. 51/3-52)، وعبر الزجاج عن رأيه قائلاً: "ويجوز الرفع في (يُرْسِلُ) على معنى الحال، ويكون المعنى: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا موحياً أو مرسلأ رسولا كذلك كلامه إياهم... وقال: ويجوز أن يرفع «أو يرسل» على معنى أو هو يرسل" (الزجاج، 1408-1988، ص. 4:403).

ومن قرأ بالنصب في الفعلين (يُرْسِلُ) و(يُوحِي)، فقد عطفهما على المصدر المؤول (وحياً) الذي يحمل معنى (أن يوحى)، وبذلك يكون المعنى المؤول للآية: ما كان من بشر أن يخاطبه الله تعالى إلا أن يوحى إليه مباشرة، أو أن يبعث إليه رسولا.

ويرى الفراء أن الفعل (يُرسل) منصوب بـ(أن) مضمرة، فالتقدير في هذا الوجه: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحى إليه أو أن يرسل رسولا، والله أعلم (الفراء، ص. 2:422)، ويجوز أن يكون (يُرسل) منصوباً عطفاً على فعل محذوف قبل قوله (من وراء حجاب)، والتقدير: أو يكلمه من وراء حجاب، والمعنى الكامل: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا بوحى أو سماعاً من وراء حجاب، أو إرسال رسول، فيوحى ذلك الرسول إلى النبي المرسل إليه بإذن الله ما يشاء، وفي هذا التوجيه، يكون الظرف (من وراء حجاب) في موضع الحال، وقد عُطف عليه (أن يرسل).

وذهب الزمخشري إلى أن (وحياً) و (أن يرسل) مصدران واقعان موقع الحال؛ لأن (أن يرسل) بمعنى إرسالاً، من وراء حجاب، ظرف واقع موقع الحال أيضاً، التقدير عنده: وما صح أن يكلم أحداً إلا موحياً، أو مسمعاً من وراء حجاب، أو مرسلأ. (الزمخشري، 1407، ص. 4:233).

يتبين من خلال الممارسة النحوية اعتماد العلماء على الصنعة النحوية كأداة رئيسية في تقدير (أن) المضمرة وتأويلها. دلالة الآية هو اتصال الوحي الإلهي بالبشر فالله (سبحانه وتعالى) لا يكلم البشر مباشرة هنا فيه مسألتان الأولى: هو إرسال ملك من الملائكة يبلغ رسالة الله إلى النبي كإرساله جبريل عليه السلام فيوحى بإذنه ما يشاء، والثانية هو التكليم من وراء حجاب كما كلم موسى (عليه السلام). (القرطبي، 1964، ص. 16: 52)

الفعل المضارع المنصوب في السياق القرآني

وقد ورد الفعل المضارع المنصوب في ثلاثة مواضع منها نصب الفعل بعد فاء السببية في سياق النفي والنهي، والنصب الواقع في سياق الرجاء (لعل)، والنصب في سياق النهي. — النصب بعد فاء السببية في سياق النفي والنهي

يأتي الفعل المضارع بعد فاء السببية إذا سبقت الفاء جملة فيها نفي أو نهي أو النصب بعد أن مضمرة وجوباً ومنه (وَلَا تُكذِبْ وَتُكُونَ) في القرآن من قوله تعالى: { وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنُكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ } (الأنعام: 27)

ذكر علماء الإعراب في كتبهم ثلاث قراءات مختلفة لكلمتي (نكذب ونكون)، نصب الفعلين معاً (نكذب ونكون)، وقراءة رفع الفعلين معاً (نكذب ونكون)، وقراءة رفع (نكذب) مع نصب (نكون).

اتفق النحاة على أن النصب في هذين الفعلين يأتي على وجه جواب التمني (النحاس، 1421هـ، صفحة 7/2)، فعند تقدير (أن) في الآية الكريمة يعطف بالواو مصدر على مصدر آخر، والتقدير الكامل هو: يا ليتنا ردأً وانتفاءً من التكذيب، وكوئناً من المؤمنين (مكي، 1405، صفحة 1:249).

والمعنى في الوجهين من الرفع: الأول: يا ليتنا نردّ وباليقينا لا نكذبُ بآيات ربنا كأنما تمنوا الردّ والتوفيق للتصديق (ونكون) معطوف على (نكذب)، الوجه الثاني على معنى: يا ليتنا نردّ ونحن لا نكذب بآيات ربنا أبداً رُددنا أو لم نرد، ونكون من المؤمنين وقد تمنينا وشاهدنا ما لا نكذب معه أبداً. أي أنهم جعلوا الكلام كله خبراً واحداً ودليل على ذلك أنهم تمنوا الرد ولم يتمنوا الكذب (ابن زنجلة، د.ت، ص. 245).

وأما بخصوص رفع الأول ونصب الثاني، فإنه يحمل رفع (نكذب) على أحد الوجهين السابقين: العطف على (نرد)، أو الاستئناف والإخبار، وأما نصب (نكون) فيوجه على كونه جواباً للتمني، أو النصب بتقدير (أن) محذوفة، وفي هذا الوجه الرفع والنصب المعنى متساوٍ، حيث يدخل كلا الفعلين في نطاق التمني، ويجوز في الرفع حمل الفعل على معنى الثبات والإخبار فيخرج عن التمني (النحاس، 1421، ص. 2:7).

دلالة الآية هو التمني المتجه نحو المستقبل إذ تمنى الكافرون الرجوع إلى الدنيا وليكون من المؤمنين وترك التكذيب، وهو ما يصور شدة الحسرة والندم بعد مشاهدة العذاب الذي حل بهم. (النحاس، 1421، ص. 130:2) —
النصب في سياق الرجاء (لعل).

يأتي النصب في سياق الرجاء بـ «لعل» عندما تدخل «لعل» على جملة يُراد بها التوقع أو الرجاء، وقد ينصب الفعل المضارع بعدها بـ أن مضمرة أو ظاهرة بحسب التركيب والسياق، و«لعل» من أخوات إن، ويكثر بعدها المصدر المؤول من أن والفعل المضارع، فيكون المضارع منصوباً بـ «أن».
(أَبْلَغُ فَأَطَّلِعُ) من قوله تعالى: {وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمُنُ ابْنُ لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (36) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَىٰ آلِهِ مُوْسَىٰ وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كُذِبًا...} (غافر: 36-37).

قرأ ابن كثير ونافع وحمره وابن عامر وأبي عمرو والكسائي (فَأَطَّلِعُ) بالرفع، وقرأ حفص عن عاصم بالنصب (خالويه، 2006، ص. 387).

بالنسبة لوجه الرفع، فإن النحاة قد أجمعوا على أنه معطوف على قوله (فَأَطَّلِعُ). ويكون تقدير الجملة: لعلني أبلغ ولعلني أطلع " (فَأَطَّلِعُ) بالرفع، يرده على قوله: (أبْلَغُ)، ومن جعله جواباً لَلَعَلِّي نصبه" (الفراء، صفحة 9/3)، والمعنى وفقاً لهذا التأويل: لعلني أبلغ الأسباب ثم لعلني أطلع بعد ذلك (النحاس، 1421هـ، صفحة 25/4)، أما وجه النصب، فيكون بسبب وقوع الفاء في جواب (لعل)، مما يؤدي إلى نصب الفعل، وذلك لأن الأفعال التي تأتي في جواب الأمر والنهي والاستفهام تُنصب عندما تكون مقترنة بالفاء (سببويه ع، 1408هـ-1988م، صفحة 28/3-35)، وتأويل النصب هنا: لعلني أبلغ الأسباب فمتى بلغتها اطلعت (النحاس، 1421، صفحة 25:4). وأوضح أبو جعفر النحاس التباين بين معنى الرفع ومعنى النصب، حيث قال: " معنى النصب خلاف معنى الرفع؛ لأن معنى النصب متى بلغت الأسباب اطلعت، ومعنى الرفع لعلني أبلغ الأسباب ثم لعلني أطلع بعد ذلك" (المصدر نفسه).

وقد اتخذ ابن جرير الطبري موقفاً واضحاً بقبول قراءة الرفع ورفض قراءة النصب، مبرراً ذلك بقوله: القراءة الوحيدة التي أعتبرها مقبولة هي الرفع، نظراً لإجماع القراء المحتج بهم عليها (الطبري، 2001، ص. 20:327)؛ لأنها الأقرب للمعنى المراد، والمعنى: أن فرعون يرغب في بلوغ طرق السماء ليطلع على إله موسى.

أصبحت الصنعة النحوية بمثابة مفتاح لفهم المعنى وتأويله، وللتمييز بين الفاء العاطفة والفاء السببية.

دلالة الآية بمعنى أن فرعون أمر وزيره هامان ببناء مرتفعاً لعله يبلغ الأسباب أي الطرق الموصلة إلى السماوات لينظر إلى إله موسى (عليه السلام)، وهذه الآية جاءت مصورة ادعاء فرعون واستكباره وطغيانه في تكذيب موسى (عليه السلام). (الطبري، 2001، ص. 20:326).

– النصب في سياق النهي

يقع الفعل المضارع بعد أداة من أدوات النصب متصلة بأسلوب النهي، أو بعد فاء السببية وواو المعية المسبوقتين بنهي فينصب الفعل المضارع بـ (أن مضمرة وجوباً) ومنها:

(فَلَا تَخْضَعْنَ قَبِيظَمَ) من قوله تعالى: {يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ ۚ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا} (الاحزاب: 32).

قرأ الجمهور (قَبِيظَمَ) بالنصب، وقرأ الأعرج وأبان بن عثمان بالجزم (ابن جني، 1998، ص. 2:223).

أن الفعل (قَبِيظَمَ) قرئ: "بالجزم عطفاً على محل فعل النهي وهو (فَلَا تَخْضَعْنَ)، فكأنه قيل: لا تخضعن فلا يطمع الذي في قلبه مرض، فكلاهما منهي عنه، وكسر العين لالتقاء الساكنين" (الهمداني، 2006م، صفحة 253/5)، وهو وجه جيد وحسن (النحاس، 1421هـ، ص. 214/3).

أما وجه النصب في الفعل (فَيَطْمَعُ): فهو منصوب لوقوعه في جواب النهي المقترن بالفاء، أي بتقدير أن بعد الفاء السببية، فالتقدير النحوي: فلا تخضعن بالقول فإن اطمع الذي في قلبه مرض (الهمذاني، 2006، ص. 5:253)، ويعتبر ابن جنى أن هذا الوجه هو الاقوى في المعنى قائلاً: "إلا أن النصب أقوى معنى، وأشد إصابة للعدر؛ وذلك أنه إذا نصب كان معناه أن طعمه إنما هو مسبب عن خضوعهن بالقول" (ابن جنى، 1998، ص. 2:223)

دلالة الفعل المضارع في هذه الآية النهي عن الخضوع بالقول سداً لأسباب الفتنة، فهو لا يدل على الزمن الحاضر، بل يدل على الاستقبال المتوقع حدوثه. (النحاس، 1421، ص. 2: 214)

الفعل المضارع المجزوم في السياق القرآني

الفعل المضارع المجزوم هو الفعل الذي دخلت عليه من أدوات الجزم فغيرت علامته الإعرابية من الرفع إلى الجزم، وتستعمل في القرآن الكريم للدلالة على معاني متعددة منها:

— الجزم في جواب الشرط وما يتصل به

يجزم الفعل المضارع في جواب الشرط إذا جاء جواباً لأداة الشرط جازمة، وأدوات الشرط الجازمة تجزم فعلين وهما فعل الشرط، وجواب الشرط ومنها :

{يَلْقُ يُضَاعَفُ} من قوله تعالى: {يَزُتُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا} (٦٨) يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا {الفرقان: 68-69}.

الجزم وعليه قراءة الجمهور، ويجوز الرفع وعليه ابن عامر وعاصم (الجزري، ص. 2:334).

ونقل الزجاج عن سيبويه تعليقه لقراءة الجزم في الآية الكريمة، حيث أوضح أن سبب الجزم يعود إلى أن مضاعفة العذاب هي نفس معنى لقي الإثم، واستشهد بقول الشاعر :

متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا توقداً (سيبويه ع، 1408 هـ- 1988، ص. 3:86)

فجزم (تلمم)؛ لأنها بمعنى (تأتي)؛ لأن الاتيان والالمام بمعنى واحد (الزجاج، 1408 هـ- 1988م، صفحة 86/4).

وقد اجتمعت كتب النحو على أن قراءة الجزم تجعل الفعل (يضاعف) بدلاً من (يلق)؛ لأن لقي الآثام مضاعفة العذاب. (النحاس، 1421، ص. 3:117)

وقد أيد الفراء هذا التوجيه، مفسراً الجزم بأنه بيان وتفسير لما سبقه من الكلام، ورجح هذا الوجه على غيره قائلاً: "والوجه الجزم، وذلك أن كل مجزوم فسرته ولم يكن فعلاً لما قبله فالوجه فيه الجزم، وما كان فعلاً لما قبله رفعتة. فأما المفسر للمجزوم فقوله (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا) ثُمَّ فسر الآثام، فقال (يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ) ومثله في الكلام: إن تكلمني تُوصني بالخير والبرِّ أقبل منك ألا ترى أنك فسرت الكلام بالبر ولم يكن فعلاً له، فلذلك جزمت" (الفراء، ص. 2:273).

ويؤكد الأنباري هذا التوجيه بقوله: الفعل يبديل من الفعل، كما يبديل الاسم من الاسم، مستشهداً بقول الشاعر:

إن يجنبوا أو يغدروا أو ييخلوا لا يحفلوا

يغدوا عليكم مرجليهم — من كأنهم لم يفعلوا (سيبويه ع، 1408- 1988، ص. 3:87؛ النحاس، 1421)

فقوله (يغدوا عليكم) بدل من (لا يحفلوا) في المعنى و إعراب (الأنباري، 1969- 1970، ص. 3:209).

وقد بين ابن غلبون علة جعل (يضاعف) بدلاً من (يلق) في الآية الكريمة، موضحاً بأنه ليس فعلاً مستأنفاً، بل هو بدل من جواب الشرط (يلق إثمًا)، نظراً لاتحاد المعنى بين مضاعفة العذاب والخلود فيه وبين لقي جزاء الإثم، فاقترض هذا التماثل الدلالي الإبدال النحوي بينهما (ابن غلبون، 1410-1990، ص. 2:576).

أما بخصوص قراءة الرفع، فقد أولها سيبويه على أنها جواب لسؤال مقدر عن معنى (يلق إثمًا)

كأن سائلاً يسأل: ما لقي الآثام؟ فيأتي الجواب: يضاعف له العذاب (سيبويه ع، 1408-1988، ص. 3:87).

إن الآية تتوعد من يشرك بالله سبحانه وقتل النفس بغير حق، والزنا، بأن يلقي يوم القيامة عليهم من عقاب متجدد ومستمر لشدة الكبائر الذي ارتكبوها ولشدة جرمه. (القرطبي، 2006، ص. 480:5-481).

و (فَيَغْفِرُ وَيُعَذِّبُ) من قوله تعالى: {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (البقرة: 284).

قرأ الجمهور (فَيَغْفِرُ وَيُعَذِّبُ) بالجزم وهي قراءة نافع، وابن كثير، وحمزه، وأبي عمرو، والكسائي (ابن مجاهد، 1400، ص. 195).

بيّن ابن غلبون توجيه قراءة الجزم قائلاً: من قرأ بالجزم فهو لا يستأنف به كلاماً جديداً، بل يصله بقوله (يُحَاسِبْكُمْ) ولا يفصله عنه (ابن زنجلة، ص. 152)، وقد وافق ابن عطية هذا التوجيه، حيث رأى أن وجه الجزم يكمن في اتباع ما سبقه من الكلام وعدم قطع الكلام عنه، أي أن الكلام قد اكتمل مما يعني اكتمال المعنى عنده (ابن عطية، 1422، ص. 1:390).

"قال أبو الفتح: جزم هذا على البدل من «يُحَاسِبْكُمْ» على وجه التفصيل لجملة الحساب، ولا محالة أن التفصيل أوضح من المفصل، فجرى مجرى بدل البعض أو الاشتمال، والبعض: كضربت زيدا رأسه، والاشتمال كأحبب زيدا عقله، وهذا البدل ونحوه واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان، فمن ذلك قول الله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ (الفرقان: 68-69)، لأن مضاعفة العذاب هو لقي الأثام". (ابن جني، 1998، ص. 1:244)

وأورد مكي حجة قراءة عندما قال: "وحجة من جزم أنه عطفه على (يُحَاسِبْكُمْ) الذي هو جواب الشرط، فهو أقرب للمشاكلة، بين أول الكلام وآخره" وهو ما اختاره قائلاً: "والجزم هو الاختيار؛ لاتصال الكلام؛ ولأن عليه أكثر القراء" (مكي، 1394 - 1974، ص. 1:323)

دلالة الآية افادت على تجدد القدرة الإلهية واستمرارها لأنه الله سبحانه وتعالى هو العالم بالظواهر الكونية وبواطنها جميعاً، وهو المتصرف في خلقه فيغفر لمن يشاء برحمته ويعذب من يشاء بعدلة. (القرطبي، 2006، ص. 4:287)

— الجزم المخالف للمتوقع (الانزياح الإعرابي)

يقصد به خروج الفعل المضارع إلى حالة الجزم في موضع يتوقع فيه السامع الرفع أو النصب، لغرض دلالي يفرضه السياق، ويُعدّ هذا من صور الانزياح الإعرابي في التعبير القرآني؛ إذ يتحول النسق النحوي المألوف إلى تركيب يلفت الانتباه ويقوّي المعنى، ويظهر الانزياح عندما يأتي الفعل مجزوماً في سياق يُنتظر فيه غير الجزم، فينشأ أثر دلالي واضح ومثال:

(فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ) من قوله تعالى: {وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ} (المنافقون: 10)

قرأه أبو عمرو وحده (أَكُنْ) بالنصب، وقرأ الباقر بالجزم (ابن مجاهد، 1400، ص. 637).

الفعل هنا منصوب عطفاً على لفظ (فَأَصَدَّقَ) المنصوب بـ (أَنْ) مضمرة بعد الفاء على جواب التمني (النحاس، 14 القرطبي، 1964) 21، ص. 4:288، والمعنى: هلاً أخرتني فأصدق وأكون من الصالحين (الزجاج، 1408 - 1988، ص. 5:178) وهذا التوجيه لا خلاف فيه ولكن الخلاف في الجزم.

وذكر كثير من العلماء بأن لهذه القراءة وجهاً (الجزم) نحوياً صحيحاً وجميلاً، وقد استعمل القرآن الكريم هذا الأسلوب في مواضع متعددة (ابن قتيبة، صفحة 41)، فمن أختار (وأكن) بالجزم مع حذف الواو، فقد عطف (وأكن) على موضع (فَأَصَدَّقَ)، وموضع (فَأَصَدَّقَ) هو الجزم، لأن المعنى المقصود من الآية هو: إن أخرتني أصدق وأكن من الصالحين، وقد ردّ الفراء على المخالفين قائلاً: إن الجواب في هذه المسألة أن (فَأَصَدَّقَ) لولا وجود الفاء لكانت مجزومة، فلما عطف عليها (وأكن)، فقد عطف على تأويل الفعل بدون الفاء (الفراء، ص. 3:160).

ويعلق أبو حيان على قراءة (وأكن) التي وردت عن القراء السبعة، أن جزم (أكن) هو عطفاً على الموضع، لأن التقدير: إن تؤخري أصدق وأكن، وهو ما ذهب إليه أبي علي الفارسي، وأما الرأي الذي نقله سيبويه عن الخليل فهو مختلف عن رأي أبي علي، إذ يرى الخليل إن الجزم هنا على توهم الشرط الذي يفهم من خلال التمني وليس عطفاً على موضع حقيقي، لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع، عندما يكون الشرط ظاهراً كقوله تعالى: { مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ } (الأعراف:186)، فمن قرأ بالجزم عطف على موضع فلا هادي له؛ لأنه وقع هناك فعل كان مجزوماً، ويميز أبو حيان بين العطف على الموضع والعطف على التوهم، ففي العطف على الموضع أن العامل موجود وغير مؤثر فعلياً، والعامل في العطف على التوهم غير موجود وأثره موجود (أبي حيان، 1420، ص. 10:184).

دلالة الآية هي الحث على العمل الصالح والمبادرة إلى الانفاق لأن الانساق يندم عند حضور الموت على ما فاته من الطاعات، ويتمنى الرجوع إلى الدنيا لكي يتصدق ورغبة على فعل الخير ويكون من الصالحين. (القرطبي، 2006، ص. 507:20-508)

نتائج البحث:

- 1- إن الفعل المضارع لم يأت بصيغة واحدة بل يدل على الحدث المتجدد بدلالات ثلاثة في الحال والاستقبال والمضي وليس تقتصر على هذه الدلالات فحسب بل هناك دلالات يضيفها النص القرآني والسياق أيضاً لفهم المعنى.
- 2- كشفت الدراسة عن الأثر الدلالي للفعل المضارع في تصوير الحركة والتجدد والاستمرار، مما يمنح النص القرآني حيوية وتأثيراً في نفس المتلقي.
- 3- هناك آراء متعددة للمفسرين والنحاة قد اعتمدوا على توجيه الإعراب في تفسير كثير من الآيات القرآنية، لما كان للإعراب أثر مباشر في اختلاف الدلالات وتعدد المعاني.
- 4- بينت الدراسة أن القرآن الكريم وظف الفعل المضارع توظيفاً دقيقاً ينسجم مع طبيعة المقام، مما يدل على الإعجاز اللغوي والبياني للنص القرآني.
- 5- وضحت الدراسة بضرورة الربط بين الدراسات النحوية والدلالية الحديثة في تحليل النصوص القرآنية؛ للكشف عن أسرار التعبير ودقة البناء اللغوي في القرآن الكريم.
- 6- إن نصب الفعل المضارع فقد أسهم في توجيه المعنى نحو الاستقبال والتعليل والغاية، مما جعل النص القرآني فيه أكثر دقة في التعبير والمعاني.
- 7- إن جزم الفعل المضارع ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق القرآني بمعاني ودلالات كثيرة منها الطلب والنهي والشرط ويمنح الأسلوب قوة في التعبير، وإيجازاً في المعنى دلاليًا.
- 8- بينت الدراسة أن وجود ترابط بين الدرس النحوي والدرس الدلالي في القرآن الكريم، وأن فهم الإعراب يسهم على فهم المعنى القرآني فهماً دقيقاً وعميقاً.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- إبراهيم بن السري بن سهل، أبو اسحاق الزجاج. (1408 هـ - 1988 م). معاني القرآن وإعرابه (المجلد 1). (عبد الجليل عبده شلبي، المحرر) بيروت: عالم الكتب.

- أبو البركات الأنباري. (1969م - 1970م). *البيان في غريب إعراب القرآن*. (د. طه عبد الحميد طه، المحرر) القاهرة: دار الكاتب العربي.
- أبو الحسين أحمد بن فارس. (1994م). *معجم المقاييس في اللغة ، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو*. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر ، ط1.
- أبو الفتح عثمان ابن جني. (1998م). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها* (المجلد 1). (محمد عبد القادر عطا، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. (1407هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* (المجلد 3). بيروت: دار الكتاب العربي.
- أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي النحاس. (1421هـ). *إعراب القرآن* (المجلد 1). بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.
- أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه. (2006م). *إعراب القراءات السبع وعللها* (المجلد 1). (أبو محمد الاسيوطي، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. (2001م). *تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن* (المجلد 1). (د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، المحرر) دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أنير الأندلسي ابي حيان. (1420هـ). *البحر المحيط في التفسير*. (صدقي محمد جميل، المحرر) دار الفكر: بيروت.
- أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء. (بلا تاريخ). *معاني القرآن* (المجلد 1). (أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، المحرر) دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر.
- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. (1964م - 1384هـ). *الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2. القاهرة : دار الكتب المصرية*.
- أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي ابن عطية. (1422هـ). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (المجلد 1). (عبد السلام عبد الشافي محمد، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو محمد عبدالله بن مسلم ابن قتيبه. (بلا تاريخ). *تأويل مشكل القرآن*. (إبراهيم شمس الدين، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي مكي. (1405هـ). *مشكل إعراب القرآن* (المجلد 2). (د. حاتم صالح الضامن، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم ابن غلبون. (1410هـ - 1990م). *التنكرة في القراءات*. (عبد الفتاح بحيري ابراهيم، المحرر) القاهرة: مطابع الزهراء للاعلام العربي.
- أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي مكي. (1394هـ - 1974م). *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*. (محي الدين رمضان، المحرر) دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- أحمد بن محمد شهاب الدين الأندلسي. (د.ت). *الحدود في علم النحو*.
- أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر ابن مجاهد. (1400هـ). *السبعة في القراءات* (المجلد 2). (شوقي ضيف، المحرر) مصر: دار المعارف.
- الفراهيدي. (1985م). *كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. فاضل السامرائي، ط1، . بغداد*.
- المصدر نفسه. (بلا تاريخ).
- المنتجب الهمداني. (2006م). *الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد* (المجلد 1). (محمد نظام الدين الفتيح، المحرر) المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: دار الزمان للنشر والتوزيع.

- شمس الدين أبو الخير الجزري. (بلا تاريخ). *النشر في القراءات العشر*. (علي محمد الضباع، المحرر) المطبعة التجارية الكبرى.
- عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة. (دبت). *حجة القراءات*. (سعيد الافغاني، المحرر) دار الرسالة.
- عمر بن عثمان بن قنبر الحارثي ، أبو بشر، الملقب بـ سيبويه. (1408-1988م). *الكتاب* (المجلد 3). (عبد السلام هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولا ابو بشر الملقب بـ سيبويه. (1408 هـ -1988م). *الكتاب* (المجلد 3). (عبد السلام هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عمرو بن عثمان بن قنبر، أبي بشر، الملقب سيبويه. (1988م). *كتاب سيبويه (180 هـ)*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، ي الموصلي، المعروف بابن ابن يعيش. (1422 هـ -2001م). *شرح المفصل* (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.